

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

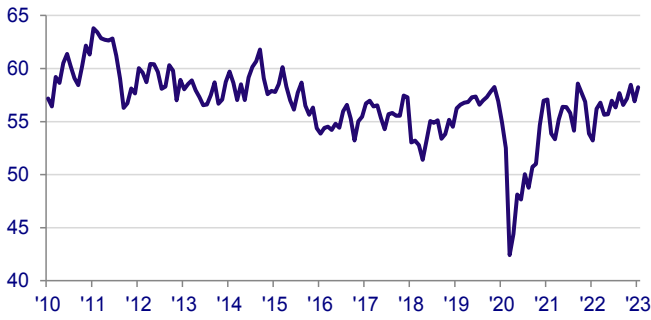
ثقة الشركات ترتفع إلى أعلى معدلاتها في عامين في ظل تحسن نمو الإنتاج

النتائج الأساسية

زيادات أسرع في الإنتاج والأعمال الجديدة

ارتفاع مستوى التفاؤل إلى أعلى معدل في عامين

تراجع تضخم التكاليف والأسعار

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضيالمصدر: بنك الرياض، S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 23 يناير 2023.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، رئيس الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض: "تواصل المملكة العربية السعودية أداءها القوي وتفوقها على الاتجاهات الاقتصادية العالمية من حيث النشاط التجاري والطلب. يبدأ القطاع غير المنتج للنفط العام الجديد بنمو رئيسي قوي مسجلاً 58.2 نقطة في شهر يناير، وهو ثاني أعلى معدل نمو منذ شهر سبتمبر 2021. ويؤكد هذا النمو مكانة المملكة العربية السعودية باعتبارها أسرع الاقتصادات نموًا بين مجموعة العشرين على الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة."

"هذا الشهر، سجلت المملكة العربية السعودية أيضًا مستوى قويًا للغاية لثقة الشركات في مستقبل الأعمال، حيث ارتفع إلى أعلى مستوى في عامين خلال شهر يناير. وكان هذا مدفوعًا بالتحسن المستمر في بيئة الأعمال، والتوظيف في القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار الأجنبي مع الحكمة وإصلاح سوق العمل."

"من المتوقع أن يتراجع التضخم في الأشهر المقبلة مع انخفاض ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرار تحسن سلاسل التوريد. لقد بدأنا نشهد زيادات أقل في أسعار الإنتاج في مقابل تكاليف مستلزمات الإنتاج. وكان الارتفاع في أسعار الإنتاج هو الأضعف في ما يقرب عام، على الرغم من نمو الطلبات الجديدة الذي ظل قويًا في شهر يناير."

ارتفع مستوى الثقة بين شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية إلى أعلى معدلاته في عامين خلال شهر يناير، وذلك وفقًا لأحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI®)، حيث قدمت الشركات توقعات قوية للعام المقبل مدعومة بالتدفقات القوية للطلبات الجديدة، والسعة الإنتاجية العالية، وزيادة النشاط وتراجع ضغوط التكلفة، وتسارع نمو الإنتاج والأعمال الجديدة خلال الشهر، لكن معدل خلق فرص العمل تباطأ من أعلى مستوى له في خمس سنوات والذي سجله في شهر ديسمبر مع استمرار الشركات في تقليص حجم الأعمال المتراكمة. ازداد نشاط الشراء بشكل حاد وأظهرت سلاسل التوريد مزيدًا من علامات التحسن، في حين تراجعت الضغوط التضخمية على كل من التكاليف وأسعار المبيعات منذ شهر ديسمبر.

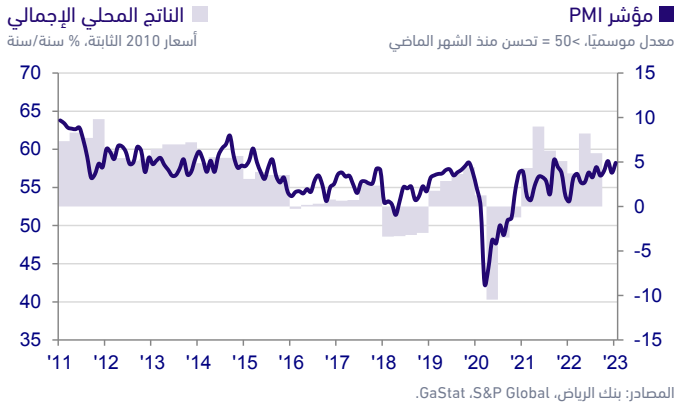
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع المؤشر الرئيسي من 56.9 نقطة في شهر ديسمبر إلى 58.2 نقطة في شهر يناير، مسجلًا قراءة أعلى من المستوى المحايد (50.0 نقطة) الذي يفصل النمو عن الانكماش. علاوة على ذلك، كانت القراءة هي ثاني أعلى مستوى مُسجل منذ شهر سبتمبر 2021، بعد مستوى شهر نوفمبر المرتفع.

وكان هذا الارتفاع مدفوعًا بالتأثيرات الإيجابية من المؤشرات الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون المشتريات، حيث شهدت المؤشرات الثلاثة ارتفاعًا في معدلات النمو منذ فترة الدراسة السابقة. وأدى الارتفاع البطيء في التوظيف والانخفاض الأكبر في مواعيد التسليم إلى عدم نمو المؤشر الرئيسي بوتيرة أكبر.

استمرت تدفقات الطلبات الجديدة في الارتفاع بوتيرة ملحوظة في شهر يناير، حيث علقت الشركات على تحسن ظروف الطلب وزيادة طلبات العملاء، وتسارع معدل الزيادة منذ شهر ديسمبر وكان ثاني أكبر معدل في 16 شهرًا. كما زاد الطلب من العملاء الأجانب بسرعة وبدرجة أكبر مما كان عليه في نهاية عام 2022.

ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات النشاط غير المنتج للنفط بشكل حاد في شهر يناير، حيث شهد حوالي ثلث الشركات المشمولة بالدراسة ارتفاعًا خلال الشهر. ووجد بالذکر أن معدل النمو كان أضعف قليلًا من مستوى شهر نوفمبر الذي كان الأعلى في أكثر من سبع سنوات.



بالإضافة إلى ذلك، قدمت الشركات توقعات أقوى لمستويات النشاط في العام المقبل. وارتفعت درجة التفاؤل إلى أعلى مستوى منذ شهر يناير 2021، حيث يتوقع أعضاء اللجنة استمرار نمو الطلب إلى حد كبير وتحسن ظروف السوق.

في الوقت نفسه، واصلت الشركات المشاركة في الدراسة الإشارة إلى وجود قدر ملحوظ من القدرة الاستيعابية الفائضة في شهر يناير، مما سمح لها بإنجاز العمل في الوقت المحدد وتقليل الأعمال المتراكمة. كما انخفضت مستويات الأعمال المتراكمة للشهر الثامن على التوالي. ونتيجة لذلك، تراجع معدل نمو التوظيف عن الرقم القياسي المسجل في شهر ديسمبر والذي كان الأعلى في حوالي خمس سنوات، وكانت طفيفة. على العكس من ذلك، ارتفعت مشتريات مستلزمات الإنتاج بدرجة أكبر حيث أشارت الشركات إلى جهود أكبر لزيادة المخزون تحسباً للمبيعات المستقبلية.

ظلت ظروف سلسلة التوريد جيدة نسبيًا في بداية عام 2023. وتحسن أداء الموردين بوتيرة قوية حيث استجاب الموردون بشكل إيجابي لطلبات زيادة سرعة التسليم. في الوقت نفسه، تراجع تضخم أسعار المشتريات وكان أقل من متوسط السلسلة، حيث سلب عدد قليل من أعضاء اللجنة الضوء على زيادة أسعار المواد الخام. ومع ارتفاع تكاليف التوظيف بشكل هامشي فقط، انخفضت ضغوط التكلفة الإجمالية وسجلت أقل معدلاتها في ثلاثة أشهر. ونتيجة لذلك، قامت الشركات برفع أسعار إنتاجها بشكل طفيف وبأقل معدل في ما يقرب من عام.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر
محلل اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2469
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلب الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. <https://www.ihsmarkit.com/products/pmi.html>

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" و "PMI®" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.